جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بسببية الجريمة

الدكتور : بدر الدين علي

الرياض

1407 هـ - 1987 م

عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بسببية الجريمة

الدكتور بدرالدين علي*

عرفت الجريمة منذ فجر البشرية، وورد ذكرها في مختلف الأديان والشرائع والأعراف والقوانين وأعلن العلماء ظهورها في مختلف العصور.

ولاشك ان الفضيلة والرذيلة أو الجريمة واللاجريمة صنوان مقترنان في كل مجتمع انساني، فالسلوك الاجرامي لا يعرف الا بنسبته الى السلوك السوي، والفضيلة لا تتميز الّا بالرذيلة وان ما رسمه بعض الفلاسفة وأصحاب المذاهب الروحية والأخلاقية من مدن فاضلة ومجتمعات مثالية تخلو تماما من الوان الرذيلة ومن افعال الانحراف والاجرام يبدو وكأنه صورة خيالية لا سبيل الى تحقيقها في هذا العالم الأرضي، بل حلم بعيد يفوق تحقيقه طاقة البشر[1]

وقد درست الجريمة قديما وحديثا من نواح متعددة وزوايا مختلفة، حيث تناولتها دراسات متنوعة من طب وفلسفة وعلم نفس وتربية ، واجتماع وقانون وغيرها، وبالتالي تعددت وجهات النظر بشأنها فمن قائل ان الجريمة مشكلة اجتماعية، الى قائل انها مشكلة نفسية أو وراثية، الى قائل بغير هذا وذاك، ولكن أحداً منهم لم يتمكن بعد من التدليل على وجهة نظره واثباتها اثباتا علميا صحيحا يمكن الأخذ به وتطبيقه في كافة الظروف والأحوال، فحيرة العلماء اذن ليست في الوصول الى اسباب اجرام شخص

(*) أستاذ علم الاجتماع بجامعة لويزفيل بالولايات المتحدة الأمريكية

١ - بدرالدين علي. الجريمة والمجتمع. دار الكتاب العربي: القاهرة. ١٩٦٩م ص ٣

معين او سبب ارتكاب واقعة معينة، انما احتاروا في تعميم اسباب الجريمة بشكل شامل، ينطبق على كافة بني الانسان في كل زمان ومكان[1]

ويهدف هذا البحث الى عرض بعض النظريات الحديثة في تفسير السلوك الاجرامي بالمجتمعات الغربية وخاصة المجتمع الأمريكي مع الاشارة الى علاقة تلك النظريات بالمجتمعات العربية كلما امكن ذلك

وسنبدأ باستعراض سريع للمدارس التقليدية في علم الاجرام وهي المدرسة العضوية التي تهتم بعامل الوراثة والمدرسة النفسية التي ترتكز على شخصية الفرد والمدرسة الاجتماعية التي تعتقد في الظروف البيئية المحيطة، ثم ننتقل الى الاتجاه التكاملي في تفسير السلوك الاجرامي بالبناء الاجتماعي، وبعدها نقدم بعض التفسيرات الحديثة لجرائم ذات صبغة معينة مثل تعاطي المخدرات والاغتصاب الجنسي وجرائم النساء والانحراف الوظيفي

المدارس التقليدية في سببية الجريمة

١ ـ **المدرسة العضوية** يعتقد انصار هذا المذهب ان هناك علاقة بين السلوك الاجرامي وتكوين جسم الانسان، وكان رائدهم الطبيب الايطالي الشهير سيزار لومبروزو قد نادى خلال دراساته الأولية بنظرية المجرم بالولادة ثم ما لبث ان عدل موقفه في اعماله المتأخرة مقررا بأن الاجرام لا يورث في حد ذاته بل يورث استعداداً كامناً له تحركه البيئة الفاسدة، ولقد اضاف اتباعه من المدرسة الايطالية الوضعية التي ولدت عام ١٨٧٨م (مثل انريكر فيري وروفائيلي جاروفالو) عوامل اجتماعية اخرى في تحليلاتهم للاجرام، وبينما تعرضت نظرية لومبروزو لهزة عنيفة نتيجة الدراسة التي قام بها الدكتور تشارلز جورنج في انجلترا عام ١٩٠١م، ولم يجد فروقا جسمية هامة بين المجرمين وغير المجرمين، فان دراسات اخرى للباحثين ارنست

١ ـ المرجع السابق ص ١٩

هوتون وارنست كرتشمر قد ايدت الى حد ما المفهوم العضوي للسلوك الاجرامي، ثم ظهرت في اربعينيات القرن العشرين دراسة هامة للعالم الأمريكي ويليام شلدون الذي قسم تكوين جسم الانسان الى اربعة انواع ووجد ان الجسم الرياضي العضلي(مزومورفيك) هو اقرب الأنواع صلة بالسلوك الاجرامي، ولقد تأكدت هذه العلاقة في بحث قام به في الخمسينيات العالمان الأمريكيان شلدون واليانور جلوك، غير انهما عللا ذلك باقتران البيئة "المزومورفيكية" بسمات شخصية تشجع الاقدام على ارتكاب الأفعال العدوانية[1]

ولقد انتقل بعض المهتمين بالعوامل العضوية من محاولة الربط بين السلوك الاجرامي وبين التكوين البدني من حيث الملامح العامة أو الصفات التشريحية الى الخصائص الوظيفية لأعضاء الجسم المتصلة بالجهاز العصبي أو الغدد الصماء أو الخلايا الدموية.

ومن ذلك مايراه بعض العلماء من ان الاجرام العنيف يرجع الى خلل عضوي في قاعدة المخ التي يرتكز فيها كثير من العمليات النفسية والحيوية التي تتحكم بدورها في تحديد الارادة والسلوك، ويرى العالمان ماكس، شلاب وادوارد سميث ان الاضطراب الكيميائي العضوي الناشيء عن اختلال افرازات الغدد الصماء مسئول بصفة عامة عن السلوك الشاذ والاجرامي، ذاهبين الى ان ذوي الإفراز الزائد في الغدد الجنسية أو الكظرية يكونون في الغالب من مرتكبي الجرائم العنيفة كالقتل والاغتصاب وقطع الطريق[2] ولقد ظهرت حديثا دراسات تحاول الربط بين السلوك العدواني الاجرامي وبين الذكور الذين لديهم كروموسوم ذكورة زائد يطلق عليه

1- Martin Haskell & Lewis Yablonsky. Criminology: Crime and Criminality, 3rd ed., Houghton Mifflin, Boston, 1983, pp. 466-469.

٢ - بدرالدين علي مرجع سابق ص ٤٣ - ٤٤

جونوسوم Y ، منها دراسة قام بها هرمان وتكين وزملاؤه في الدنمارك انتهوا منها الى أن الكروموسومات غير الطبيعة قد يكون لها تبعات تنموية نافذة ولكن ليس هناك دليل على أنها تتضمن سمة العدوانية [1]

ولقد كان للمدرسة العضوية نفوذ كبير وانصار كثيرون في أواخر القرن التاسع عشر وفي اوروبا بالذات، الا ان الاتجاه السائد في القرن العشرين وفي الولايات المتحدة الأمريكية بالذات يقلل من شأن المذهب العضوي ويميل بشكل ملموس الى الاعتقاد في المدرستين النفسية والاجتماعية

٢ ـ المدرسة النفسية: يعتقد اصحاب هذه المدرسة وعلى رأسهم عالم النفس النمسوي الشهير سجموند فرويد ان شخصية الفرد لا تتأثر كثيرا بالوراثة أو تكوين الجسم، بل تتأثر الى حد كبير بالعوامل النفسية التي تتكون خلال مرحلة الطفولة المبكرة نتيجة العلاقات الخاصة والتصرفات المتبادلة بين افراد الأسرة، اذ تبقى رواسب هذه الحوادث عالقة بشخصية الفرد، او تنغرز جذورها في حياته العاطفية، وتصبح دافعا لاشعوريا لسلوكه وتصرفاته. فاذا كانت مثلا حياة الطفل العائلية قاسية ومليئة بالمنغصات فان أثر ذلك قد ينعكس على حياته المستقبلية، مؤديا الى انحرافه وارتكابه للجريمة فالجريمة هي تعبير عن طاقة غريزية، لم تجد لها مخرجا اجتماعيا، فأدت الى سلوك لا يتفق والأوضاع التي يسمح بها المجتمع[2]

---

1 - Herman Witkin , "Criminality in XYY and XXY Men", Science 193, August, 1976, pp. 547-555.

٢ ـ بدرالدين علي مرجع سابق، ص ٢٧ ـ ٢٨ للمزيد عن مدرسة التحليل النفسي انظر:

Kate Friedlander, The Psychoanalytic Approach to Juvenile Delinquency, International Universities Press, New York, 1947.

ويرى العلامة الفريد ادلر صاحب مذهب التحليل النفسي ان شعور الانسان بالنقص هو المصدر الأول لكل نشاط انساني، وان غاية كل انسان هي السيطرة والتفوق والجريمة في نظر آدلر شأنها شأن المرض النفسي والشذوذ الجنسي تأتي نتيجة الصراع بين غريزة الذات اي نزعة التفوق وبين الشعور الاجتماعي[1] وقد اهتم بعض علماء النفس بنظرية "النمو الأخلاقي" ومن بينهم جين بياجت الذي وجد ان اخلاقيات الطفل واتجاهاته نحو القواعد تبدأ خلال التنشئة الأسرية، بمفهوم مطلق (moral absolutism) يضعف على مر السنين نتيجة تفاعل الطفل مع العالم الخارجي المعقد، حيث يزداد تحكم الوضع الاجتماعي في مفهوم تلك الأخلاقيات [2]

ومن النظريات النفسية المتعلقة بالسلوك الاجرامي نظرية التعزيز (reinforcement) التي ترى ان الشخص يتعلم الا يصبح مجرما بواسطة اجراء تدريبي يعتمد على الثواب والعقاب فهو يتكيف منذ طفولته المبكرة على الشعور بالقلق توقعا للعقوبة، فان لم يعاقب بشكل كاف لتصرفاته الجانحة وهو صغير يفقد شعوره بالقلق لضعف او انعدام العقوبة المثيرة للخوف ويصبح بالتالي معرضا للسلوك الاجرامي [3]

وقد لاقت العوامل النفسية للجريمة اهتماما ملحوظا في العصر الحديث، غير ان بعض انصار هذه المدرسة يغالون في انحيازهم لها بدرجة قد تقلل من شأن الأثر الهام للعوامل الاجتماعية، هذا علاوة على ان النظريات والبحوث النفسية لم تستطع بشكل حاسم تعليل تفاوت

---

١ ـ انظر Friedlander مرجع سابق

2- Jack Douglas & Frances Waksler, The Sociology of Deviance: An Introduction, Little/Brown, Boston, 1982, pp. 113-114.

٣ ـ هاسكل ويابلونسكي، مرجع سابق ص: ٤٧٨ ـ ٤٧٩

الاستجابة بين الأفراد الخاضعين لنفس العوامل النفسية كما في حالة الشقيقين اللذين ينشآن بين احضان اسرة واحدة معرضين منذ ولادتهما لنفس المعاملة الأبوية ومحاطين بعوامل نفسية مماثلة فاذا بأحدهما يسلك السبيل السوي والآخر يجنح الى طريق الجريمة.

٣ ـ المدرسة الاجتماعية وقد قام انصار هذا المذهب بعدة دراسات بينت لهم صلة السلوك الاجرامي ببعض العوامل الاجتماعية كالفقر وتفكك الأسرة وصحبة الأشرار وغيرها وبالرغم من اجماعهم على اهمية البيئة الاجتماعية في التأثير على السلوك الانساني فقد اختلفوا في مدى اهمية بعض هذه العوامل ما بين اقتصادية واسرية وثقافية وتربوية وغيرها.

ومن أول مؤسسي المدرسة الاجتماعية عالم الاجتماع الفرنسي جبريل تارد الذي نادى بنظرية المحاكاة والايحاء في تفسيره لدوافع الجريمة، فالانسان لا يولد مجرما بل يتأثر بتصرفات الآخرين ويرتكب الجريمة بايحاء منهم وتقليدا لهم، وان أنماط تعلم الجريمة والجناح تماثل الى حد كبير انماط التعلم في اية مهنة أخرى[1]، ولكن يبدو أن تارد قد بالغ في تقدير اهمية المحاكاة كعامل يؤدي الى ارتكاب الجريمة، كما ان نظريته تفتقر الى تفسير السبب في ان غالبية الناس لا تستسلم لهذا الايحاء والتقليد.

ومن اصحاب هذه المدرسة العالم الهولندي ويليام بونجر الذي وجد نتيجة دراساته أن لبعض العوامل الاقتصادية أثرا سيئا على الأخلاق. فالفقر والبطالة وازدحام المساكن، كل هذه عوامل ودوافع تساعد على انحراف الأحداث وارتكاب الجرائم وخاصة بين ابناء البروليتاريا في المجتمع

---

1 - Gabriel Tarde, Penal Philosophy, Little/Brown, Boston, 1912.

الرأسمالي التنافسي[1]، وفي انجلترا قام العلامة سيريل بيرت بدراسة مستفيضة عن جناح الصغار الذي ارجعه بصفة عامة الى سوء البيئة المنزلية بما في ذلك من تفكك اسري وسوء الحالة المالية والسكنية.

كما نادى العالمان الأمريكيان دونالد تافت ورالف انجلاند بنظرية اجتماعية ثقافية لتفسير ارتفاع معدل الجرائم بالولايات المتحدة تقوم على دينامية وتعقد ومادية الثقافة الأمريكية التي ساعدت على تلاشي العلاقات الشخصية وعلى الحد من الولاء للجماعة[2].

ومن أبرز انصار المدرسة الاجتماعية عالم الاجتماع الأمريكي ادوين سذرلند صاحب نظرية "المخالطة الفارقة" التي تنادي بأن السلوك الاجرامي يكتسب بالتعلم الذي يتم عن مخالطة الآخرين والتفاعل معهم في الجمعات المتميزة بالقرب والألفة والتأثر بتوجيههم نحو تصرف معين في مواقف معينة واعتناق اتجاهات ودوافع ومبررات هذا التصرف، حيث يحدث التوجه نحو السلوك الاجرامي اذا رجحت كفة المفاهيم المجندة لانتهاك القانون على كفة المفاهيم المجندة للسلوك الذي يقره المجتمع. ويضيف سذرلند ان المخالطة التي يقصدها تتراوح في درجتها وفقا لأربعة اسس وهي:

مدى تكررها ودوامها وافضليتها وعمقها[3]، ومن اهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية عجزها عن تفسير تفاوت الاستجابة بين شخص وآخر من المخالطين للعناصر الاجرامية فينحرف بعضهم بينما لا ينحرف الكثير

---

1 - William Bonger, Criminality and Economic Conditions, Little/Brown, Boston, 1916, pp. 401-402.

2- Donald Taft & Ralph England, Criminology, Macmillan, 1964.

3- Edwin Sutherland & Donald Cressey, Criminology, 10th ed., Lippincott, pp. 77-82.

منهم، كما عجزت عن تفسير جرائم الصدفة والجرائم العاطفية وأغفلت اختلاف تأثير البيئة باختلاف التكوين الفردي للأشخاص الذين يعيشون فيها ولقد نالت العوامل الاجتماعية والثقافية قسطا وفيرا من اهتمام الباحثين في سببية الجريمة في غرب اوروبا والولايات المتحدة خلال العصر الحديث، وهي برغم ما يؤخذ عليها من استهانة بالمكونات الفردية بما فيها من سمات مزاجية وعضوية وغريزية في تفسير السلوك الاجرامي لها اهمية خاصة مرتبطة اشد الارتباط بتعريف الجريمة في حد ذاتها الذي قد يختلف من مجتمع الى آخر

الاتجاه التكاملي في تفسير الجريمة

ويرى اصحاب هذا الاتجاه ان السلوك الاجرامي هو سلوك مركب لايمكن ان يخضع للتجزئة أي لعوامل ذات صبغة اجتماعية أو عضوية او نفسية خالصة، بل ان مزيجا مشتركا من عدة عوامل هو الذي يؤدي الى ارتكاب الجريمة، ولو ان اغلب النظريات التكاملية تجمع بصفة خاصة بين العوامل النفسية والاجتماعية وينبغي هنا التفرقة بين اتجاه العوامل المتعددة الذي يعتمد في تفسيره على الاحصائيات الجنائية والاهتمام بالجزيئات وتجاهل السياق العام وبين النظريات التكاملية التي تربط العوامل في صورة من التفاعل الدينامي أي تآلف العوامل المسببة للجريمة في ضوء التطور الفعلي للشخصية، كما تبدو متفاعلة مع الوضع الاجتماعي الذي توجد فيه[1] وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار نظرية المخالطة الفارقة التي سبق ادراجها تحت المدرسة الاجتماعية على انها نظرية تكاملية في تفسير السلوك الاجرامي

---

١ ـ محمد عارف الجريمة في المجتمع نقد منهجي لتفسير السلوك الاجرامي الطبعة الأولى مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ١٩٧٥م، ص ٣٨٦، وللمزيد عن الاتجاهات الموفقة انظر ص. ٣٨٥ ـ ٤١٢

ولقد دلت اعمال العالمين الأمريكيين شلدون واليانور جلوك على اتجاه تعددي ينظر الى الانسان على أنه وحده عضوية نفسية اجتماعية، حيث انعكس ذلك في بحوثهما التتبعية طويلة المدى ووصولهما الى ثلاثة جداول للتنبؤ بالجناح احدهما يحتوي على عوامل اجتماعية مثل معاملة الأب ورقابة الأم واهتمام الوالدين والترابط الأسري، والثاني خاص بالعوامل النفسية مثل الرغبة في تأكيد الذات والتحدي والتشكك والميل الى التخريب والاندفاعية، بينما يتعلق الجدول الثالث بالعوامل الطب عقلية (المتأثرة بالجهاز العضوي) مثل المخاطر والانبساط والاستسلام للايحاء والتعصب للرأي وعدم الاتزان الانفعالي[1] ولقد انتقدت جداول التنبؤ رغم اسهامها الحيوي في علم الاجرام الأمريكي على اساس تعارضها مع اساليب الفهم العلاجي المبني على الخبرة الفردية، واعتمادها على الارتباط الاحصائي الذي يوصلنا بالضرورة الى الأسباب الحقيقية للسلوك الاجرامي

ومن انصار المذهب التكاملي الذي يجمع بين العوامل النفسية والاجتماعية عالم الاجرام الأمريكي والتركلس صاحب نظرية الاحتواء (Containment) التي ترجع السلوك الاجرامي الى ضعف او فشل الاحتواء الداخلي (وهو قدرة الفرد على الامساك عن تحقيق رغباته بطرق منافية للمعايير الاجتماعية) والاحتواء الخارجي (وهو قدرة الجماعة أو النظم الاجتماعية على ان يجعل لمعاييرها الاجتماعية اثرا فعالا على الأفراد، وتظهر قوة الاحتواء الخارجي في درجة مقاومته للضغوط الاجتماعية مثل سوء الحالة الاقتصادية أو الصراعات الأسرية ولعوامل جذب ممثلة في صحبة

---

١ ـ حسن عيسى بيئة السجين في ماضيه وحاضره وتأثيراتها على سلوكه، في كتاب السجون مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الاصلاحية الناشر المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ص ٥٧ ـ ٥٨

السوء والجماعات المنحرفة، بينما تنعكس صلابة الاحتواء الداخلي في مدى مقاومته لعوامل دفع ممثلة في توترات داخلية واتجاهات عدوانية وشعور بالنقص وعدم الصلاحية، ويرى ركلس ان الصبي الذي ينشأ في مناطق الجناح (مما يضعف احتواءه الخارجي) قد يظل بلا انحراف لو سلم احتواؤه الداخلي ماثلاً في متانة ذاته وقوة ضبطه لنفسه وحسن مفهومه عن نفسه وشدة مقاومته لدواعي اللهو والعبث [1]

وهناك نظرية التحول (alienation) الاجتماعي لعالم الاجتماع الأمريكي كلارنس جيفري الذي حاول فيها ادماج المفاهيم النفسية والاجتماعية للاجرام، مشيرا الى ارتفاع معدلات الجريمة بين الجماعات التي يتسم تفاعلها الاجتماعي بالانعزالية واللامعيارية. فالمجرم هو شخص يفتقر الى العلاقات الشخصية المتبادلة ويعاني من فشله في اكتساب تلك العلاقات، وهو وحيد ومنعزل عاطفيا ولا ينتمي الى الجماعات الأولية الخاضعة للقانون ويشعر بعدم الأمن وبأنه غير محبوب أو مرغوب فيه ويتسم بالعدائية والعدوانية، وهو بالاختصار نتاج للعلاقات الاجتماعية غير الشخصية ولقد ميز جيفري بين التحول الفردي حيث يعزل الفرد عن العلاقات الشخصية المتبادلة، والتحول الجماعي حيث تعزل الجماعة التي ينتمي اليها الفرد عن المجتمع الأكبر، والتحول القانوني الذي يتبين في تفرقة العدالة الجنائية بين الجماعات المختلفة بالمجتمع، أي ذلك التحول بين القيم القانونية وبين تلك القيم التي تعبر عنها النظم الأخرى بالمجتمع [2] وللنظريات التكاملية اهميتها في تحليل دور الشخصية كمتغير

1- Sheldon & Eleanor Glueck, Physique and Delinquency, New York, Harper & Brothers, 1956.

2 Walter Reckless, The Crime Problem, Appleton-Century-Crofts, New York, 1961, pp. 355-356.

وسيط بين ضغوط البيئة الاجتماعية وبين نشوء السلوك الاجرامي، غير انها قد اقتصرت في مجالها على تأثر الشخصية بالظروف الاجتماعية وعجزت عن تفسير الطابع الاجتماعي للجريمة الذي قد يختلف باختلاف البناء الاجتماعي والذي يرى البعض ضرورة تفسيره على مستوى الجماعة أو المجتمع ككل، كما يتضح تحت العنوان التالي، ومن ابرز الاتجاهات الحديثة هجر فكرة تفسير السلوك الاجرامي كوحدة متكاملة وتركيز البحث في مجال محدد للتعرف على أسباب نماذج خاصة من الجرائم أو تفسير أنماط معينة من الجانحين كما سنرى فيمابعد

أثر البناء الاجتماعي والثقافة الخاصة

يرى عالم الاجتماع الأمريكي روبرت مرتون وكثيرون من اتباعه ان البناء أو النظام الاجتماعي في المجتمع الكبير يمارس ضغوطا اكيدة على بعض الأشخاص تدفعهم الى السلوك غير السوي، وان السلوك الانحرافي ما هو الا نتيجة للتناقض بين الأهداف المحددة ثقافيا وبين الوسائل التي تقرها النظم الاجتماعية لتحقيق تلك الأهداف، فالمجتمع الأمريكي مثلا يضع النجاح كهدف لكل فرد ويركز بالأحرى على الهدف وليس على الوسائل المشروعة لتحقيقه، وبالتالي فان الكثير من الناس غير القادرين على تحقيق أهداف النجاح المادي عن طريق الوسائل المشروعة يلجئون الى اية وسيلة بما في ذلك الجريمة لتحقيق تلك المكاسب. ويطبق ذلك بصفة خاصة على ذوي الدخل المحدود المزودين ثقافيا بتطلعات النجاح بينما هم محرومون من الفرص المتساوية لتحقيق تلك التطلعات[1] ويلاحظ ان نظرية مرتون

1- Clarence, Jeffrey, "An Integrated Theory of Crime and Criminal Behavior", Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science 50, March 1959, pp. 536-537, 550-551

مفصلة على المجتمع الأمريكي الموجه نحو النجاح وهي لا تهتم بالحرمان الاقتصادي بصفة مطلقة بل تهتم بالحرمان كما هو منسوب الى مستوى طموح معين [1]

وقد تبنى في السنين الأخيرة بعض علماء الاجرام الأمريكيين من المتأثرين بالماركسية مفهوم الحتمية الاقتصادية في تفسير الجريمة بالمجتمع الرأسمالي. ومن بين هؤلاء دافيد جوردون الذي يعتقد في حتمية المنافسة بين العاملين بالمجتمعات الرأسمالية الذين يكافحون ويشقون لرفع دخولهم ومكانتهم الاجتماعية بينما لا تكفل تلك المجتمعات لمعظمهم الأمن الاقتصادي، وعليه فان افرادا كثيرين مدفوعين بخوف من عدم توفر الأمن الاقتصادي وبنزعة تنافسية لكسب بعض الأشياء الموزعة بلا مساواة بين اعضاء المجتمع قد يصبحون في النهاية من المجرمين[2] ويرى رتشارد كويني ان المجتمع الأمريكي الرأسمالي في خدمة الطبقة الرأسمالية الحاكمة، وان القانون الجنائي هو اداتها في حماية ودوام هذا النظام، وان قمع الجريمة يعتمد على مؤسسات واجهزة يديرها كبار الحكوميين الممثلين لمصالح الطبقة الرأسمالية من أجل إقرار الأمن الداخلي، وعليه فان الطبقة الخاضعة التي ينبغي ان تبقى معاناتها من الظلم من اجل فوز الطبقة الاقتصادية المسيطرة سوف تستمر في كونها هدفا للقانون الجنائي طالما تسعى تلك الطبقة المسيطرة لتخليد نفسها. فالجريمة حسب هذا الرأي هي نتاج للصراع الأبدي بين الطبقات في المجتمعات الرأسمالية ولن يحل تلك المشكلة غير

1- Robert Merton, Social Theory and Social Structure, Free Press, 1957, pp. 141-156.

2- David Gordon, "Capitalism, Class and Crime in America", Crime and Delinquency, April 1973, pp. 163-183.

سقوط الرأسمالية وقيام مجتمع جديد على أسس اشتراكية[1] وتعتمد نظرية الثقافة الخاصة الجانحة التي ينادي بها عالم الجريمة الأمريكي البرت كوهين على صور جماعية للجناح في قطاعات معينة داخل البناء الاجتماعي تختلف في نظامها القيمي عن الاطار العام لقيم الثقافة الأمريكية فان أولاد الطبقة الدنيا بحكم نشأتهم القيمية المختلفة لا يصلحون لانجاز متطلبات الطبقة الوسطى المتسلطة على المجتمع الأمريكي وذلك رغم تعرضهم غير العادل لتطلعات تلك الطبقة وحكمها ويؤدي هذا الصراع بين شباب الطبقة الفقيرة الى شعورهم باحباط يمس مكانتهم حيث ينعكس تصريف ذلك الاحباط في أفعال جانحة تتميز بعدم النفعية وسوء النية والسلبية، ويرى كوهين ان معايير المجتمع الكبير قد انقلبت في عصابات الجناح بحيث اصبح سلوك الانحراف غير النفعي وخاصة العنف نشاطا مشروعا بين اعضاء الجماعات، وعليه فان العصابة تكون لأولاد الطبقة الدنيا بمثابة اطار مناسب ومشروع للرد على المجتمع الكبير الذي يولد مشكلات الاحباط الخاص بالمكانة[2] ويلاحظ ان نظرية الثقافة الخاصة الجانحة تنطبق بصفة خاصة على المراهقين الذكور بالأحياء الفقيرة بالمدن في المجتمع الأمريكي بالذات الذي تسود فيه قيم الطبقة الوسطى كما هو معروف

ومن النظريات الحديثة التي تربط الانحراف الاجرامي بالنظام الاجتماعي ككل نظرية الوصم (Labeling) التي اهتم بها العديد من علماء الاجتماع الأمريكيين، وكان رائدهم في ذلك هوارد بيكر الذي يرى ان الجماعات تخلق الانحراف وذلك بوضعهم للقواعد التي يكون في خرقها

1- Richard Quinney. Criminal Justice in America, Little/Brown, Boston 1974, pp. 24-25.

2- Albert Cohen, Delinquent Boys, Free Press, New York, 1955, PP 19, 31, 46.

انحراف وتطبيق تلك القواعد على أناس معينين ووصمهم بالخارجين. فالانحراف اذن ليس في صفة الواقعة التي يرتكبها الفرد انما هو أثر لتطبيق الآخرين للقواعد والقوانين على المذنب، فبمجرد إدانة الشخص في جريمة ما يعطي لقب مجرم وتبقى هذه الوصمة لاصقة به متعرضا بسببها للعزلة والتفرقة والمهانة والحبس والمعالجات النفسية والكيميائية. ويحدث كل هذا سواء كان قد ارتكب الجريمة بالفعل أو لم يرتكبها، وكأنما هو يعاقب على نتيجة وصمة، وليس على السلوك نفسه. وهناك من يرى ان الاستخدام المتزايد للآلات الالكترونية في أجهزة الاحصاء الجنائي سيجعل الوصمة اللاصقة بالشخص نتيجة القبض عليه ثم إدانته بمثابة سجل دائم في يد جهاز الأمن وغيره من أجهزة الدولة. وبالرغم من أن نظرية الوصم لا تضيف كثيرا الى تفسير السلوك الاجرامي فانها تؤكد الأضرار المترتبة على وصم المجرم بما في ذلك من اجهاض لجهوده في مواجهة الحياة مثل الحصول على عمل أو على ترخيص الى غير ذلك[1].

الاتجاه النوعي في تفسير الجريمة:

ويعبر هذا الاتجاه الحديث الى حد ما عن عجز الباحثين في سببية الجريمة في التوصل الى نظرية جديرة بتفسير السلوك الاجرامي بصفة عامة. وبالتالي انصب الاهتمام على دراسة بعض الجرائم ذات النمط الخاص والتي يرتكبها عادة طراز معين من الجناة. ومن بين الذين أسهموا ببحثوهم ونظرياتهم في هذا الاتجاه النوعي في تفسير الجريمة سيتوارت لوتيير الذي قدم ما أسماه بنظرية التوتر في تفسير جريمة النصب التي يرتكبها الجاني على انفراد، حيث ظهر له ان عملية النصب هنا تأتي كمحاولة لتخفيف ما يعانيه

---

١ ـ هاسكل ويابلونسكي، مرجع سابق ص: ٥١٣ ـ ٥١٥

المذنب من توتر، وادوين ليميرت الذي ركز على دراسة جريمة تزوير الشيكات التي يرتكبها السذج بالذات وتوصل الى نظرية "البت" التي تفسر كتابة الشيك هنا كمخرج من ورطة أو مأزق حرج يحيط بالجاني، ودونالد كريسي الذي اكد نظرية التعلم التي ينادي بها انصار المدرسة الاجتماعية وذلك في تفسيره لجريمة خيانة الأمانة بالذات [1]

ونجد مثلا بالنسبة لجريمة تعاطي المخدرات ان بعض علماء الاجرام المعاصرين يتشككون في مفهوم "الادمان" ويركزون على مبدأ السرور والمتعة في تفسيرهم لسلوك التعاطي، اذ ان المادة العلمية الخاصة بالعمليات الكيميائية والعضوية المتعلقة بالادمان تفتقر الى الحسم والتأكيد مما يرجح تفسير تعاطي المخدرات من خلال الزاوية الاجتماعية

فلقد انحصر اهتمام الباحثين في النظر الى تعاطي المخدرات على انه مرض نفسي او عقلي أو طبي وتجاهلوا حقيقة ان بعض تلك المخدرات تدخل السرور على كثير من الناس الذين يتعاطونها في الواقع اختياراً وليس اضطرارا وهكذا انفقت بلايين الدولارات في الولايات المتحدة اتباعا لسياسة علاج المتعاطي وابعاده عن تلك المخدرات بينما اتضح للعلماء مكتشفي العقاقير البديلة لعلاج الادمان ان فاعليتها تقتصر على خلق ذلك الجو من السرور والانطلاق الفكري الممتع، فلقد بدأوا بالكوكايين كبديل وحل لادمان الافيون ليصبح الكوكايين مشكلة في حد ذاته، كما حدث نفس الشيء بالنسبة للهروين الذي استخدم كبديل وحل لادمان المورفين وأخيراً بالنسبة لمادة الميثادون المستخدمة كحل لادمان الهيروين، ويركز أنصار هذا الرأي على مبدأ الاختيار والارادة الحرة فيما يتعلق بتعاطي المخدر، ويستندون في موقفهم هذا على ارتفاع معدل ادمان الأفيون بين

---

١ ـ بدرالدين علي مرجع سابق ص ٣١

الأطباء والفنانين بالولايات المتحدة الذين تتحكم غالبيتهم في قرار تناول الأفيون من عدمه، وفي تقدير الكمية المتعاطاة حسب ظروف العمل، كما ينطبق ذلك في رأي البعض على مدمني الهيروبين من السوقة الذين يتحكمون في مقدار الجرعات التي يتعاطونها عادة بكميات محدودة وعلى مراحل ليتجنبوا عوارض الارتداد وما يصاحبها من آلام كوسيلة لخفض درجة تحملهم للمخدر وتمكنهم بالتالي من الوصول الى حالة الانتشار والسرور بكمية أصغر من الهيروبين ومبلغ أوفر من المال[1]

ومن نظريات الطب النفسي الشائعة حديثا في تفسير جريمة الاغتصاب الجنسي ان العملية الجنسية في حد ذاتها لا تخرج عن كونها اداة لتحقيق رغبة الرجل المغتصب في تأكيد سلطته وسيطرته وفي تدنيس واذلال المرأة والحط من شأنها، ويعللون ذلك بما اسفرت عنه بعض البحوث المتعلقة بالاغتصاب من ان الأشخاص المغتصبين يلجئون الى استخدام قوة زائدة عن الضرورة لتحقيق أهدافهم، وان ضحاياهم في معظم الحالات لا يتمتعن ضرورة بالسن المبكر والجمال والاغراء ويضربون مثلا لذلك بما حدث من بضع سنين في مدينة لوس أنجلوس الأمريكية من اغتصاب عدة نساء في السبعينيات والثمانينيات من أعمارهن، بينما لا يتعدى عمر المتهم بتلك الجرائم البشعة أوائل الثلاثينيات[2] كما أن هناك دلائل تشير الى ابتهاج المغتصبين بتعذيب ضحاياهم بأفعال جنسية غير عادية لمجرد خزيهم والحط من قدرهم ولقد قام فريق من خبراء الطب العقلي في مدينة بوسطن الأمريكية بدراسة تحليلية لضحايا الاغتصاب من الرائدات، ظهر منها عدم تغلب العامل الجنسي في جميع الحالات المغتصبة الذي لم يستخدم الا للتعبير عن السلطة والغضب بنسب متفاوته

---

١ ـ دوجلاس واكسلر مرجع سابق ص ٢٢٠ ـ ٢٢٢.

٢ ـ هاسكل ويابلونسكي مرجع سابق ص: ٢٤٢

فقد يحاول المغتصب اثبات سلطته وسيطرته مستخدما الاعتداء البدني لاخضاع ضحيته، أو أنه يعكس غضبه في اهانة المرأة وبغضها لاجئا الى اكثر الوسائل خزيا وتحقيرا لها، ومما يساند هذا المفهوم في تفسير سلوك الإغتصاب ان لدى الكثير من المغتصبين فرصا متاحة لممارسة الجنس من خلال العلاقات الزوجية أو غيرها من العلاقات النسائية السائدة في المجتمع الأمريكي[1]، ولعله من الواضح ان هذا المفهوم لا ينطبق على كثير من المجتمعات الأخرى ومن بينها المجتمع العربي التقليدي الذي يقيد الاختلاط بين الجنسين خارج النطاق الأسري من جهة ويتميز بصفة عامة بقوة الضبط الاجتماعي فيما يتعلق بالسلوك الجنسي غير المشروع من جهة أخرى

وهناك من ينادي بأن حركة تحرير المرأة التي سادت الولايات المتحدة في أواخر الستينيات وخلال السبعينيات قد تسببت في ازدياد معدل الجرائم الهامة بين النساء، بل وترى عالمة الاجرام فريدا آدلر بأن حركة التحرير هذه قد أدت الى تذكير السلوك الاجرامي النسائي في السنين الأخيرة واتسامه بالعنف المميز لجرائم الرجال ولقد دلت الاحصائيات الجنائية بالفعل على ازدياد واضح في جرائم النساء خلال الفترة المصاحبة لحركة تحرير المرأة الأمريكية، غير ان هذه الزيادة كانت ممثلة في أغلبها للجرائم المالية، مثل (السرقة والاختلاس والنصب والتزوير والتزييف) وليس لجرائم العنف مثل (القتل والسلب، والاعتداء الشديد) وعليه فان الكثيرين من علماء الجريمة يستبعدون فكرة الربط بين تحرر المرأة وعنف

1- Lee Bowker, ed., Women and Crime in America, Macmillan, New York, 1981, pp. 183-184. Also see A. Nicholas Groth, Ann Burger, & Linda Holmstorm, "Rape: Power, Anger, and Sexuality", American Journal of Psychiatry, Vol. 134, 1977, pp. 1239-1243.

جرائمها، ولكنهم يربطون بشكل غير مباشر بين حركة التحرير هذه وبين ازدياد جرائم النساء المالية، فلقد كان من نتائج حركة تحرير المرأة بالولايات المتحدة ان ازداد حجم العمالة في القطاع النسائي، حيث ادى اشتراكهن في مختلف الأعمال المتنوعة خارج المنزل الى ازدياد فرص ارتكابهن لأنواع متعددة من الجرائم المالية.

ويعتمد هذا التفسير على الاعتقاد الدارج بأن انخفاض معدل الجريمة من النساء عامة لا يرجع الى سبب فطري وانما يرجع الى قلة الفرص المتاحة لهن لارتكاب الجرائم بالمقارنة للرجال[1] كما يرى البعض ان اشتغال النساء في حد ذاته يعزز شعورهن بالاستقلال الاقتصادي، وان تأثرهن بحركة المرأة يعطي لهن صورة جديدة عن أنفسهن، وانه بتغيير القوانين اصبح لهن استقلال اجتماعي وقضائي، فكل هذه العوامل قد هيأت لهن العيش ومواجهة الحياة دون حماية الرجل ومكنتهن من تقرير مصيرهن بأنفسهن مما يزيد احتمال اشتراكهن في جرائم مالية واقتصادية بينما قد تقل بينهن جرائم العنف أو تبقى كما هي[2].

ومن بين الجرائم ذات النمط الخاص ما أطلق عليه حديثا مصطلح "الانحراف الوظيفي" الذي يعتبره بعض علماء الجريمة ظاهرة مصاحبة للنظام البدوقراطي، ويعتمد هذا النظام على انه حيثما وجدت اشكال بيروقراطية في نظام الحكم يوجد اتجاه قوي من جانب الموظفين المسئولين للاعتقاد بأن سلطاتهم الوظيفية تخول لهم امتيازات خاصة، وهم على ذلك

---

١ - لي بوكر مرجع سابق ص ٣ أنظر أيضا: Freda Adler, Sisters in Crime, McGraw-Hill, New York, 1975; Rita Simon, "American Women and Crime," The Annals of The American Academy of Political and Social Science, January 1976, pp. 31-46.

٢ - المرجع السابق ص ٣٧

يميلون الى الاستخدام المتزايد لتلك السلطات لمصالحهم الشخصية ويصبحون بالتالي "منحرفين وظيفيين" وقد يرجع ذلك الى طبيعة البيروقراطية ذاتها التي تتميز بصفة خاصة بنظام التسلسل القيادي حيث يتمتع من في القمة بالامتيازات الخاصة ولا يتمتع من دونهم بشيء يذكر وهكذا يصبح من الصعب وضع حد فاصل بين حقوق المنصب الوظيفي وبين اساءة استخدام هذا المنصب، بل ويزيد من تلك الصعوبة ما يحيط بفكرة الامتيازات الخاصة من لبس وابهام. كما يلاحظ ان من شأن العمل البيروقراطي وضع القواعد، ومن المعروف انه كلما زاد عدد القواعد زاد عدد مخالفيها، ونجد بالنسبة للانحراف الوظيفي ان أولئك الذين يضعون القواعد بمنع اشكال معنية من الانحراف هم انفسهم الذين يزاولون تلك الأنشطة الانحرافية، وبينما تهتم الحكومات البيروقراطية عادة بالحد من الانحرافات الوظيفية فان اجراءاتها في سبيل ذلك تعتمد الى حد كبير على أولئك الذين يكمن فيهم الانحراف، علما بأن أولئك الموظفين المسئولين المتوقع انتظامهم وانضباطهم بالقواعد المتعلقة بالانحراف الوظيفي هم انفسهم الذين يبتكرون تلك القواعد وهم أنفسهم الذين يفسرونها قانونيا ويستخدمون السلطة في فرضها[1]

وأخيرا فانه ينبغي الاشارة هنا الى أن هذا البحث لا يخرج عن كونه عرضا عاما وموجزا لتطور النظريات الهامة المتعلقة بسببية الجريمة تمهيدا لتناولها بشكل اوسع وأكثر تركيزاً في بحوث أخرى ولقد تناول هذا العرض بعض النماذج للنظريات الحديثة المفسرة للسلوك الاجرامي على سبيل المثال وليس الحصر، اذ انه من الصعوبة بمكان في هذا النطاق المحدد تغطية المادة النظرية الوفيرة التي ظهرت حديثا عن اسباب الجريمة والجناح بشيء من الشمول والاكتمال.

---

١ ـ دوجلاس و واكسلر، مرجع سابق. ص ٣٤٨ ـ ٣٥٠

المراجـــع

أولاً: المراجـــع العربيـــة.

١ ـ الجريمة في المجتمع نقد منهجي لتفسير السلوك الاجرامي الدكتور محمد عارف الطبعة الأولى مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة ١٩٧٥م

٢ ـ الجريمة والمجتمع الدكتور بدرالدين علي دار الكتاب العربي القاهرة

٣ ـ السجون مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الاصلاحية الندوة العلمية المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض ١٤٠٤هـ

ثانياً المراجـــع الأجنبيـــة.

1 - Albert Cohen, Delinquent Boys, Free Press, New York, 1955.

2 - Clarence, Jeffrey, "An Integrated Theory of Crime Behavior", Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science 50, March 1959.

3 - David Gordon, "Capitalism, Class and Crime in America", Crime and Delinquency, April 1973.

4 - Donald Taft & Ralph England, Criminology, Macmillan, 1964.

5 - Edwin Sutherland & Donald Cressey, Criminology, 10th ed., Lippincott.

6 - Freda Adler, Sisters in Crime, McGraw-Hill, New York, 1975; Rita Simon, "American Women and Crime," The Annals of the American Academy of Political and Social Science, January 1976.

7 - Gabriel Tarde, Penal Philosophy, Little/Brown, Boston, 1912.
8 - Herman Witkins, "Criminality in XYY and XXY Men", Science 193, August, 1976.
9 - Jack Douglas & Frances Waksler, The Sociology of Deviance: An Introduction, Little/Brown, Boston, 1912.
10 - Kate Friedlander, The Psychoanalytic Approach to Juvenile Delinquency, International Universities Press, New York, 1947
11 - Lee Bowker, ed., Women and Crime in America, Macmillan, New York, 1981, pp. 183-184. Also see A. Nicholas Groth, Ann Burger, & Linda Holmstorm, "Rape: Power, Anger, and Sexuality", American Journal of Psychiatry, Vol 134, 1977
12 - Martin Haskell & Lewis Yablonski, Criminology: Crime and Criminality, 3rd ed., Houghton Mifflin, Boston, 1983.
13 - Richard Quinney, Criminal Justice in America, Little/Brown, Boston, 1974.
14 - Robert Merton, Social Theory and Social Structure, Free Press, 1957.
15 - Sheldon & Eleanor Glueck, Physique and Delinquency, New York, Harper & Brothers, 1956.
16 - Walter Reckless, The Crime Problem, Appleton-Century Crofts, New York, 1961.
17 - William Bonger, Criminality and Economic Conditions, Little/Brown, Boston, 1916.